

الصفات الممنوعة من الصرف لعلتين
أ. م. د. خولة محمود فيصل / السيد خضير حسين

الصفات الممنوعة من الصرف لعلتين

أ. م. د. خولة محمود فيصل
السيد خضير حسين
جامعة تكريت - كلية التربية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد سيد
السادات ومنبع الكرامات وباب الهدايا وكنز العناية ومظهر السعادات، وعلى آله
وصحبه والتابعين لهم في كل الحالات أفضل الصلوات وأتم التسليمات.

ويعد :

كثيراً ما ترد لمسامعنا ألفاظ ممنوعة من الصرف ويتساءل الكثير عن عللها،
ولعل سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو أنه عُرِضت علينا جملة ((مررت بأحمد يا هذا
وأحمد آخر)) حيث قيل لماذا وردت كلمة (أحمد) مرة غير مصروفة ومرة أخرى مصروفة
فذلك اردنا ان نقف عند هذه المسألة وتُغنيها بالدراسة والبحث.

أما بالنسبة لتوزيع مادة البحث، فقد تم تقسيمه على أربعة مباحث : المبحث
الأول يمثل الأصل حيث يتفرع منه موضوع البحث الذي خُصص لتعريف الاسم الممنوع
من الصرف وعلّة منعه وسبب جره بالفتحة.

أما المبحث الثاني فشمّل العلة الأولى من علل منع الصفات من الصرف وهي
الصفة ووزن الفعل وما يجب توافره من شروط لكي تُمنع هذه الصفات من الصرف،
وأشرنا الى خلاف النحويين في اعراب هذه الصفات عند تكثيرها وما لو سُمّي بها رجل.
وتضمن المبحث الثالث العلة الثانية وهي ما كان مزيداً بالألف والنون من
الصفات وما يجب توافره من شروط لهذه العلة.

أما المبحث الرابع فقد تضمن العلة الثالثة وهي الصفة والعدل، وتم أفراد موضوع
خاص بلفظة (آخر) ورأي النحاة فيها والأصل الذي عدلت منه.

المبحث الأول**حد ما لا ينصرف**

قال الفاكهي : ((حد ما لا ينصرف من الاسماء : هو كل اسم معرب قد شابه الفعل بوجود علتين لمنع الصرف))^(١).

وهذا لا يبعد عما ذكره ابن الحاجب، حيث قال : هو الاسم المعرب الذي فيه علتان من العلل التسع أو فيه واحدة منها تقوم مقام العلتين في الثقل وعدم التصرف^(٢).
ونجد السيوطي يوجز في تعريف ما لا ينصرف ويصفه بقوله : ((هو المسلوب منه التتوين والجر معاً))^(٣).

علة منع الاسم من الصرف

اختلف النحاة في تحديد علة منع الاسم من الصرف، فذهبوا في تفسير ذلك مذاهب متعددة منها :

(١) لشبه الفعل، وهذا ما ذهب اليه اكثر النحاة كسيبويه والمبرد الذي قال : ((اعلم أن كل ما لا ينصرف مُضارعٌ به الفعل، وانما تأويلُ قولنا : لا ينصرف. أي : لا يدخله خفضٌ ولا تتوين؛ لأن الأفعال لا تخفض ولا تُتَوَّن. فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك. وشبهه بها يكون في اللفظ، ويكون في المعنى، بأي ذين أشبهها وجب أن يترك صرفه))^(٤).

وابن السراج الذي قال : ((وانما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل))^(٥).
وقد أوضح الزجاج ذلك بطريقة رياضية، استنتج من خلالها سبب منع الاسم من الصرف فقال : ((إن ما لا ينصرف فرع في الاسماء، كما أن الأفعال فرع في الأسماء، لأن الاسم قبل الفعل فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل))^(٦).

ووافقهم ابن يعيش مبيناً ان سبب هذه المشابهة هي ثقل الأفعال. ولكي لا يذهب ذاهب فيقول : ان كثيراً من الاسماء لم تشبه أوزان الفعل أو معانيه، فمن أي جانب جاءت هذه المشابهة للفعل؟. فللرد على ذلك نقول : احترازاً أنها أشبهت الفعل من حيث الثقل، وهذا ما فصله ابن يعيش حيث قال :

((فإن مدار هذا الباب على شبه ما لا ينصرف بالفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل))^(٧).

(٢) لئلا يتوهم أن الاسم غير المنصرف مضاف إلى ياء المتكلم وحذفت هذه الياء واجتزأ بالكسر^(٨).

(٣) لئلا يتوهم أن الاسم غير المنصرف مبني، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو مع الألف واللام أو الإضافة^(٩).

وهناك أسباب تمنع الاسم من الصرف فذهب النحاة إلى أن الأسماء إذا أشبهت الأفعال فقد منعت الصرف معللين ذلك، بأن الأسماء لما كانت خفيفة زادت الحركات ثقلاً وتصرفت بالوجوه الإعرابية. فما أشبه من هذه الأسماء الحروف فقد بُني، وما أشبه من هذه الأسماء الأفعال فقد حُكم عليها بحكم الفعل، وأعربت بالرفع والنصب، ومنعت الجر والتنوين لأن الأفعال لا تجر ولا تُنُون وإنما تُرفع وتُنصب. وهذه الأسماء أشبهت الفعل من وجهين. وكل ما أشبه شيئاً من وجهين دخل في بابه وجرت عليه أحكامه.

ووجه الشبه بين هذه الأسماء غير المتصرفة وبين الفعل. أن الفعل فرغ على

الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الأفعال أحداث على الأسماء والحدث فرغ على مُحدثه، فمن ذلك؛

أن الأفعال فرغ على الأسماء.

والثاني : أن الاسم يستقيم بلا فعل، والفعل لا يستقيم بلا اسم، والذي لا يستقيم

إلا بغيره وجب أن يكون تبعاً له وفرعاً عليه. فإذا صحت فرعية الفعل بهاتين العلتين

وجب أن يكون كل شيء دخلت عليه علتان فرعيتان قد أشبه الفعل بهاتين العلتين، ومنع

الصرف، ولم يدخله من الإعراب إلا ما دخل على الفعل^(١٠).

علة حمل الجر على النصب في الممنوع من الصرف

ذكر الزجاج أن الفتحة علامة لبناء الإسم، لأنه عندما أشبه الفعل في الثقل لم

يتمكن أن يدخله إعراب، كما لا يدخل الفعل إعراب، قال : ((جعل المخفوض فيه مفتوحاً

الفتح فيه بناء إذ لم يتمكن أن يدخله إعراب كما لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل من

الكسر بناءً الفتح كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب كذلك إذا ضارع الإسمُ الفعلَ منع ما لا يدخل الفعل))^(١١).

أما أبو البركات الأنباري فقد علل سبب جر ما لا ينصرف بالفتحة بدل الكسرة لوجود مشابهة بين الاثنين ولذلك حمل الجر على النصب في التثنية وجمع المذكر السالم والمؤنث السالم، حيث قال : ((فإن قيل : فلم حُمِلَ الجر على النصب فيما لا ينصرف؟ قيل : لأن بين الجر والنصب مشابهة؛ ولهذا حُمِلَ الجر على النصب في التثنية، وجمع المذكر، والمؤنث السالم، فلما حُمِلَ الجر على النصب في تلك المواضع فكذلك يُحْمَلُ الجر على النصب ههنا))^(١٢).

المبحث الثاني

علل منع الصفات من الصرف

الصفة ووزن الفعل

ما كان نعتاً على وزن أفعال

فشرط الوصف الذي لا ينصرف أن يكون في الأصل قد وُضِعَ لشيء معين نحو : أجدل وأفعى وأخيل. فالأجدل : هو الصقر، والأفعى : اسم للحية، والأخيل اسم لطائر فيه خيلان.

قال سيبويه : ((وذلك أجدل، وأخيل وأفعى، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو إسماءً، وقد جعله بعضهم صفة، وذلك لأن الجدل : شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد. وأما أخيل فجعلوه من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه.

وعلى هذا المثال جاء أفعى، كأنه صار عندهم صفة، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر))^(١٣).

وقد ذكر ابن الحاجب علة الوصف وشرطه لمنع الصرف هو أن يكون أصلاً ولا تضره الغلبة ولذلك صُرِفَتْ أربع في قولنا : مررت بنساءٍ أربعٍ ولم تصرف أسود في قولنا : مررت برجل أسود^(١٤).

لكن الرضي يميل إلى أن الوصف العارض يمنع الاسم من الصرف فهو يقول:
(وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في
منع الصرف)^(١٥).

ورجَّح أن يكون سبب صرف ((أربع)) في قولنا : مررت بنساءٍ أربعٍ هو عدم
شرط وزن الفعل أي عدم قبوله التاء نحو ((أربعة)) وليس لعدم شرط الوصف.
وعلل د. فاضل السامرائي منع الصرف بالتثقل. فإذا اقترن بالصفة ما يقللها في
كلامنا كانت ثقيلة فمُنِعَت الصرف وحُرِمَت التثوين، مثل (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)،
و(فعلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى)، لأن الأصل في الصفات أن تُؤنث بالتاء مثل : عالم
وعالمة، وكبير وكبيرة. فعند خروج هذه الصفات عن الأصل قلَّت في الاستعمال ودل
ذلك على ثقلها فمُنِعَت التثوين، لذلك ما كان داخلاً في الكثرة صرف نحو : أرملةٌ وأرملةٌ،
وفعلان إذا أُنثت بزيادة التاء صُرِفَ نحو عريان وعريانةٌ وذلك لدخول هذه الصفات في
الشيء العام الكثير^(١٦).

خلاف النحويين في إعراب ما لحقته تاء التانيث

لقد اختلف النحاة في إعراب الصفات الأصلية التي على وزن (أفعل) فيما إذا
لحقتها تاء التانيث نحو : أرملةٌ وغيرها من الصفات الى مذهبين :
(١) المذهب الأول، صرف الاسم وهو مذهب الجمهور.
(٢) المذهب الثاني، منع الاسم من الصرف، وهذا هو مذهب الأخفش أي يكون
كأحمر^(١٧).

خلاف النحاة في إعراب الصفات عند تنكيرها

اختلف النحاة في إعراب الصفات إذا جاءت مُنكَّرة. أتبقى ممنوعة من الصرف
أم تصرف.

(١) مذهب الخليل وسيبويه : أن الاسم يبقى ممنوعاً من الصرف، وقد ذكر سيبويه قول الخليل وهو ((اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهبُ وأعلمُ))^(١٨).

معللاً ذلك بقوله : ((لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التتوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه...))^(١٩).

فرأى الخليل وسيبويه واضح، فهما يمتنعان صرف الصفة معرفة كانت أو نكرة، وإن المانع من الصرف في حال التعريف يختلف عنه حال التثنية، فالمانع في حال التعريف هو الصفة ووزن الفعل. أما في حال التثنية فالمانع من الصرف هو شبهه بحاله قبل التسمية.

وتابع المبرد سيبويه في رأيه، فذهب إلى أن هذه الصفات غير منصرفة لا في معرفة ولا في نكرة، قال : ((اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث... فإنه ينصرف في النكرة، إلا خمسة أشياء، فإنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة فمنها : ما كان من أفعل صفة نحو : أخضر وأحمر))^(٢٠).

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الصفات تكون منصرفة عند تثنيها معللاً ذلك أن الصفة في حالة التسمية قائلاً : ((فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل... فإذا نُكِّر زال التعريف وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده فانصرف))^(٢١). وقد اختار ابن يعيش مذهب الأخفش حيث قال : ((وأرى القياس ما قاله أبو الحسن))^(٢٢).

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أن ما كان أوله ألف مثل : أزهر وأحمر لم ينصرف معرفة ولا نكرة، لأنه إذا كان معرفة فقد اجتمعت في الاسم علتان، الأولى التعريف والثانية وزن الفعل، وإذا كان نكرة اجتمعت في علتان أيضاً الوصف ووزن الفعل^(٢٣). وأجمع النحويون إلا الأخفش على أنه لا يتصدق وحجه الجمهور ((أن ذلك وُضِعَ في الأصل وضعاً وهو نكرة، وإذا سُمِّيَ به عُرِّفَ ثم نُكِّرَ بعده فقد عاد بالتثنية إلى أولى أحواله، وإن لم يعد إلى الوصف فكأنه عاد إليه لأن وصفه في الأصل للتثنية الذي

يكون مضافاً للوصفية))^(٢٤). ونقل الخطيب قول الأخفش إذ قال ((وحجة الأخفش أنه إذا كان وصفاً ففيه سببان : الوصف وبناء الفعل الذي يخصه، وإذا سميت به وكان معرفة اجتمع فيه سببان : التعريف ووزن الفعل، وإذا نُكِّرَ لم يبقَ فيه إلا سبب واحد، والسبب الواحد لا يمنع الصرف))^(٢٥).

رأي النحويين في إعراب هذه الصفات إذا صُعِّرت

ذهب سيبويه إلى أن هذه الأسماء إذا صُعِّرت بقيت على حالها قبل التصغير فمنعت من الصرف، حيث قال :

((فإذا صُعِّرت قلت : أُخِضِرُ، وأُحِمِرُ، فهو حاله قبل تحقيره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة، وأشبه هذا من الفعل [ما أميلح زيدا، كما أشبه أحمر وأذهب])^(٢٦).

فسيبويه بنى هذه القاعدة على أساس وجود فعل مشابه له في الصيغة فهو قد رأى أن علة منع هذه الصفات من الصرف كونها مشابهة لوزن الفعل. لذلك لم يؤثر فيها التصغير لبقاء هذه العلة.

وذهب ابن يعيش هذا المذهب حيث قال : ((وكذلك لو صُعِّرت لكان غير منصرف أيضاً، لأن هذا الفعل قد صُعِّرَ في التعجب. قال الشاعر :

يا ما أميلح غزلانه شدته لنا من هوليَاء بين الضالِّ والسُّمْرِ))^(٢٧)

أفعل إذا سمي به رجل

١. رأي الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سميت بها رجلاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة حيث قال : ((جاعني أحمرُ يا هذا وأحمرُ آخرُ))^(٢٨).

وذكر سيبويه عن الخليل أن سبب ذلك هو كون الأصل لهذا الإسم هو عدم الصرف فقال : ((لأن أول أحواله النكرة نحو : مررت برجلٍ أحمرٍ))^(٢٩).

وقد اختار الزجاج قول سيبويه وبين أن كلمة ((أحمر)) إنما سمي بها بصفة غلبت عليه، وهذه الصفة غير مصروفة في النكرة والمعرفة كما مثل ذلك سيبويه

والخليل... فقد رددته الى حال كان فيها لا ينصرف، وتلك الحال صفة له فهذا لا ينبغي أن ينصرف البتة))^(٣٠).

وذهب الصيمري مذهب سيبيويه إلى أن ما كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك مثل أحمر وأسود، وإنما لم ينصرف في النكرة لاجتماع الصفة ووزن الفعل، وإذا سميت به ثم نكرته فسيبيويه لا يصرفه، لأنك عند تكثيره قد رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها قبل التسمية^(٣١).

٢. رأي الأخفش ومن وافقه : ذهب الأخفش إلى أن الصفة إذا سُمِّي بها رجل نحو ((أحمر)) لم ينصرف في المعرفة بل ينصرف في النكرة، فيقال : مررت بأحمر يا هذا وأحمرٍ آخر. وعلّة ذلك أنه قد صار بمنزلة الاسم الممنوع من الصرف فيصرف في النكرة كما يصرف الاسم مثل أحمد حسب هذا الرأي^(٣٢).

وقال الصيمري : ((وأما الأخفش : فيصرفه؛ لأنك قد نقلته بالتسمية عن حال الصفة فإذا نكرته لم تبقى فيه الا علة واحدة وهي وزن الفعل، فيُصْرَفُ عنده لذلك))^(٣٣). ووافق المبرد مذهب الأخفش، ورأى أنه إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نُكِر صُرِف. وسبب امتناعه من الصرف في النكرة لأنه نعت. فإذا سُمِّي به فقد أُزِيل عنه باب النعت، فأصبح بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً. قال المبرد : ((ولا أراه يجوز في القياس غيره))^(٣٤).

ما جاء على وزن أفعل وكان اسماً

ذهب أكثر النحاة الى القول بعدم صرف مثل هذه الأسماء مراعاة لأصل الاسم مع عدم مراعاة الاسم العارضة، وقد بين سيبيويه ذلك فقال : ((وأما أدهم - إذا عنيت القيد- والأسود- إذا عنيت الحية - وأرقم - إذا عنيت الحية - فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ولم تختلف في ذلك العرب))^(٣٥). فسيبيويه ينص على أن العرب اتفقت جميعاً على عدم صرف هذه الأسماء، وألحظ من النص أن هناك من ينكر عليه هذا التعميم. إذ قال : ((فإن قال قائل : أصرفُ هذا لأنني أقول : أداهم، وأراقم، فأنت تقول : الأبطح والأباطح وأجادع وأبارق...))^(٣٦).

ثم بين أن هذه الأسماء إنما هي في الأصل صفة لكنها لكثرة استعمالها استعمال الأسماء، جُعِلت مواقع الأسماء، فقال: ((إنما الأبرق، صفة وإنما قيل أبرق لأن فيه حمرةً وبياضاً وسواداً... ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم واستعملت وواقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء كما يقولون: الأبعث، فهو صفة جُعِلَ إسماءً، وإنما هو لون، ومما يقوي أنه صفة قولهم: بطحاء وجرعاء وبرقاء، فجاء مؤنثه كمؤنث أحمر))^(٣٧).

وقد ذكر السيوطي ما أصله الوصفية واستعمل اسماً كأبطح: وهو المكان المنبطح من الوادي، وأجرع: وهو ما استوى من الأمكنة، وأبرق: وهو المكان ذو اللونين فقال: ((الأكثر منعه اعتباراً بأصله، ولا يعتد بالعارض، وشذ صرفه إلغاءً للأصل وإعتداداً بالعارض))^(٣٨).

وذهب الدكتور عباس حسن إلى جواز صرف مثل هذه الأسماء لكنه مع ذلك يُرَجَّح عدم الصرف على الصرف حيث قال: ((وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصلية السابقة قد زالت بسبب الاسمية، ولكن الاقتصار على الرأي الأول [يعني عدم الصرف] أنسب))^(٣٩).

رأي النحاة في ((ما كان من أفعالٍ نعتاً واسماً))

ما جاء على هذا الوزن وهو صفة بعض اللغات واسم في أكثر الكلام مثل أجدل للصقر وأفعى للحية وأخيل، فقد رأى سيبويه أن هذه الأجود فيها أن تكون أسماءً وقد جعلها بعضهم صفات، معللاً ذلك على رأي من يراها صفات أن أجدل مأخوذ من الجدل وهو شدة الخلق، فصار أجدل عند هؤلاء بمنزلة شديد. وكذلك أفعى، كأنه صار عندهم صفة، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر، وكذا أخيل جعلوه من الخيلان للونه، فهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء تخالف لون بقية الريش^(٤٠).

وذهب المبرد إلى أن أجدل وأخيل الأجود فيهما أن يكونا اسمين، لأن الأجدل إنما يدل على الصقر بعينه، والأخيل أيضاً اسم طائر وكذلك أفعى. وقال أجود القولين

(أجودهما : أن تكون أسماءً منصرفة في النكرة لأنها - وإن كان أصلها ما ذكرنا- فإنما تدل على ذات شيءٍ بعينه))^(٤١).

وذكر ابن عقيل أن الألفاظ أجدل وأخيل وأفعى ليست بصفات وينبغي ألا تمنع من الصرف، ومن منعها فقد تخيل فيها الوصف. فتخيل في أجدل معنى القوة، لأنه من الجدل. وفي أخيل معنى التخيل، وفي أفعى تخيل معنى الخبث فمن منع صرفها منعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة، ولكن الغالب فيها الصرف لأن الوصفية ليست محققة فيها^(٤٢).

أما السيوطي فذهب إلى أن أجدل وأخيل وأفعى هي أسماء وليست بصفات فأكثر العرب على صرفها وبعضهم يمنعها من الصرف للوصفية. لأن في أجدل معنى القوة وأخيل من الخيلان. وأفعى للخبث المنكر.

أما أبطح وأجرع وأبرق فأصلها الوصفية واستعملت استعمال الأسماء فالأكثر منعها اعتباراً بأصلها ولا يعتد بالعارض وشذ صرفها إلغاءً للأصل وإعتداداً بالعارض^(٤٣).

المبحث الثالث

الصفة وزيادة الألف والنون

صيغة فعلان

ما كان على وزن (فعالن) من الصفات الذي مؤنثه (فعلى) فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو : عطشان وسكران وشبههما، وقد بين ذلك سيبويه بقوله : ((لأنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر...))^(٤٤).

وذهب ابن الحاجب إلى أن الألف والنون المضارعتين لألفي التأنيث أي كونهما زائدتين في آخر الاسم تمنعان الاسم من الصرف بشرط أن يكون الاسم صفة على زنة فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران سكرى وعطشان عطشى، وإن كان مما جاء فيه فعلانة صرفته لأنه لم يمتنع من دخول تاء التأنيث نحو ندمان للمذكر وللمؤنث ندمانة^(٤٥).

ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فعْلان. وقد اشترط بعض النحاة شروطاً في مثل هذه الصيغة وهذه الشروط هي :

١. أن تكون الصفة أصلية وإذا لم تكن أصلية فإنه لا يمنع من الصرف نحو : ((هذا قلبٌ صفوانٌ بمعنى قاسٍ))^(٤٦).

٢. ألا تلحقها تاء التأنيث، وذلك نحو : سكران فإننا لا نقول لمؤنثه سكرانة وإنما نقول : سكرى. فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليه ضارع التأنيث ولذلك فهو غير مصروف^(٤٧).

أما ما تلحقه تاء التأنيث كسيفان للرجل الطويل وسيفانة للمرأة الطويلة وغيرها من الصفات، فإنها لا خلاف في صرفها^(٤٨).

وقد ذهب ابراهيم مصطفى في الصفة المزيدة ألفاً ونوناً مذهباً غريباً حيث قال : ((أما زيادة الألف والنون فقد اشترط في منعها من الصرف شروطاً منها : أن تكون في زنة (فعالن) مذكر (فعلى) وألا يكون مؤنثها على فعلانة. وبعض العرب وهم بنو أسد يُجيزون أن يكون لكل (فعالن) مؤنث على (فعلانة) فهي على هذا جائزة التتوين أبداً وإنما يحذف تتوينها أحياناً وعلى قلة رعاية لزيادة الألف والنون))^(٤٩).

ما كان على وزن فعْلان مما لا مؤنث له

وردت بعض الألفاظ على وزن فعْلان مما لازمت التذكير وذلك نحو : لحيان، رحمان فهذه صفات خاصة بالمذكر ولا يجوز أن نصف بها الأنثى^(٥٠).

ذكر ابن الحاجب أن الصفة إذا لم يأت منها وزن فعلى في المؤنث نحو : سكران، سكرى. ولا فعلانة نحو : ندمان، ندمانة، فقد اختلف فيها النحاة، منهم من لم يصرف وهم الأكثر. نظراً إلى امتناع دخول التاء، ومنهم من يصرف نظراً إلى أنه من قياس فعلانة، لامتناع مجيء فعلى في المؤنث وذلك قولك : ((اللهُ رحمنٌ رحيمٌ))^(٥١).

وذهب السيوطي إلى أن النحاة انقسموا في إعراب هذه الصفات إلى قسمين : القسم الأول يصرف هذه الصفات لفقد (فعلى) فيه إذ لا مؤنث له لأن شرط منع الصرف عندهم فيما كان على زنة (فعالن) أن لا يكون له مؤنث من لفظه على زنة

(فعلانية) نحو : ندمان - ندمانة. سواء وجد له مؤنث على (فعلى) نحو (سكرى) أم لا^(٥٢).

القسم الثاني قال يمنع صرف هذه الصفات على أساس وجود (فعلى) (تقديرًا، وذلك أنّ معناه غير لائق بمؤنث فلو فرض صرف العادة بوجود معناه للمرأة لكان إلحاقه بباب (سكران) أولى من إلحاقه بباب (سيفان).))^(٥٣).

علة منع الألف والنون الصرف

ذهب السيوطي إلى أن علة منع الألف والنون الصرف لشبههما بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث نحو : سكرى، وغضبي. وقيل أن النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث مستندلاً بقول العرب في النسب إلى صنعاء وبهراء. صنعاني وبهراني.

أو أن العلة في ذلك كون الألف والنون زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بألف التأنيث وهذا عند الكوفيين^(٥٤).

المبحث الرابع

الصفة والعدل

قال ابن السراج : ((ومعنى العدل : أن يشتق من الاسم النكرة الشائع إسمٌ ويُغَيَّرُ بناؤه، لإزالة معنى الى معنى... فمثنى وثلاث ورباع وأحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعدل عن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد الى معنى واحد واحد))^(٥٥).

ويذكر سيبويه رأي الخليل في هذه الألفاظ المعدولة فيقول :

((وسألته عند أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع، فقال : هو بمنزلة آخر إنما حدّه :

واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه. فنترك صرفه.

قلت : أفنصرفه في النكرة ؟ قال : لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة))^(٥٦).

وقد اختلف النحاة في هذه الألفاظ المعدولة أتقتصر على الأربعة أم تزداد إلى العشرة؟

نلاحظ أن المبرد يطلق هذه الألفاظ حتى تصل إلى العشرة، حيث قال : ((ومن المعدول قولهم : مثني وثلاث ورباع، وكذلك ما بعده... وإن شئت جعلت مكان مثني ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رُباع وثلاث، وكذلك أحاد، وإن شئت قلت : موحد، كما قلت مثني))^(٥٧).

فكلامه يدل على أن يطلق وزن فُعال إلى العشرة. فقوله : وكذلك ما بعده. فظاهر هذه العبارة يعني أن المبرد يقيس على فُعال وفُعل إلى العشرة. وهذا ابن جني يقول : ((ألا ترى أن فُعالاً أيضاً مثال قد يؤلف العدل؛ نحو أحاد، وثُناء، وثُلاث، ورُباع. وكذلك إلى عُشار قال :

ولم يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى عُلُوْ
تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارًا))^(٥٨)

فنرى ابن جني يقيس على فُعال إلى العشرة فهو قد ذهب مذهب المبرد. نلاحظ من هذا أن بعض النحاة أجازوا أن يقال : سُداس ومسدس، وسُبَاع ومسبع وثُمان ومثمن وثُسَاع ومتسع والمبرد يقول عُشار ومعشر. وهذا مذهب الكوفيين. وقد بين الزجاج أن العرب لم تستعمل هذه الألفاظ وإنما عدلت أسماء العدد إلى العشرة قياساً على مثني وأحاد وإن لم تكن بنفس الدرجة في الاستعمال حيث يقول : ((ولكن مثني وموحد لم يجيء في مثل معشر تريد به عُشار. وكذلك متسع يراد به تُسَاع))^(٥٩).

وقال أبو عبيدة : ((ولا تجاوز العرب رُباع، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال : فلم يسترثوك حتى رميت فوق الرجال خصالاً عُشارًا))^(٦٠).

وقال السيوطي : ((وحكى أبو عمرو اسحاق بن مرار الشيباني، موحد إلى معشر. وحكى أبو حاتم في كتاب الإبل، ويعقوب بن السكيت : أحاد إلى عُشار قال : ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز : لا نعلمهم قالوا فوق رُباع. فمن علم حجة عليه.

ومما ورد في سداس قول الشاعر :

ضَرَبْتُ خُمَاسَ ضَرْبَةٍ عَبْشَمِيٍّ
أَدَارَ سُدَاسٍ أَنْ لَا يَسْتَقِيمَا

قال : وأنشد خلف الأحمر أبياتاً بنى فيها قائلها فُعالاً من أحاد إلى عُشار^(٦١).
 وذهب السيوطي إلى أن ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال ومَفْعَلِ المسموع
 فيها هي أحاد وموحد وتُناء ومَتْنَى، وثَلَاثٌ ومثلث ورُبَاعٌ ومَرِيعٌ وخُماسٌ ومخمسٌ وعُشارٌ
 ومعشرٌ.

وقد اختلف في الأعداد الباقية هل تُقاس على الأعداد المذكورة فيقال سُداسٌ
 ومَسْدَسٌ، وسُبَاعٌ ومسبعٌ، وتُمانٌ ومثمانٌ وتُسَاعٌ ومَتَسَعٌ، أم لا يُقاس عليها ؟
 وقد ذهب النحاة إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : لا يجوز إلا الألفاظ المسموعة وذلك لو جاز لأحدثنا لفظاً لم
 نتكلم به العرب وعلى هذا المذهب البصريون.

المذهب الثاني : وعليه الكوفيون والزجاج وهو الجواز لوضوح طريق القياس
 عليه. ويبدو لنا أن المبرد أيضاً تابع الكوفيين حيث قال : وثلاث ورباع وما بعده إلى
 عُشار.

المذهب الثالث : وهؤلاء يقيسون على المسموع من فُعال لكثرتة دون مَفْعَل
 لقلته^(٦٢).

علة منع المعدول في العدد من الصرف

اختلف النحاة في علة منع هذه الألفاظ من الصرف.

فمذهب سيبويه والجمهور أنها ممنوعة من الصرف للعدل والوصفية^(٦٣).

وعند ابن السراج أن العدل في الأعداد يكون من عدل اللفظ والمعنى، فمتنى
 وثلاث ورباع وأحاد، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى
 لفظ متنى وكذلك أحاد عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد وعن معنى واحد إلى معنى واحد أو
 أحد، وخلاصة قوله : أنه لم ينصرف لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعاً^(٦٤).

وقال الصيمري : ((ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة للعدل والصفة))^(٦٥).

وعند الميمني^(٦٦) أن المانع من الصرف للأعداد المعدولة : هو التأنيث والعدل، وعلته أن العدد يقلب فيه التأنيث على التذكير خلافاً للأصل، والخلاف في التأنيث. والعدل ظاهره قوله تعالى ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [النساء ٣] ففي هذه الآية قد جمعت اللغتان فُعال ومَفْعَل. والعلة اللازمة مع العدل هي الصفة، لأنك تقول : رجلٌ واحدٌ فتجربه صفةً (تصرفه) ثم تعدله فتقول : أحاد وموحد فيكون فيها الصفة والعدل^(٦٧).

يقول ابن يعيش : ((والمانع له من الصرف على هذا، الوصف والعدل عن العدد المكرر، فأما الوصف فظاهر، وأما العدل : فالمراد بمثنى : اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ورُبَاع، فالعدل هنا يوجب التكرار فاذا قال : جاء القوم ثلاثٌ ورُبَاعٌ. فمعناه أنهم تحزَّبوا وقت المجيء ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة))^(٦٨).

وعند ابن الحاجب أن المانع من الصرف للأعداد هو تكرير العدل، لأنه معدول في اللفظ عن اثنين، وفي المعنى عن اثنين اثنين^(٦٩).

وقد ذكر الرضي علة المنع عند الفراء. قال : ((والفراء يجيز صرف هذا المعدول إذا لم يجر على الموصوف))^(٧٠). وقال الرضي : وليس بوجه. وكذلك ذكر رأي الكوفيين وابن كيسان : قال : ((وقال الكوفيون وابن كيسان : أن فيه العدل والتعريف، كما في ((عمر)) إذ لا يدخله اللام، وإذا أُجري على النكرة محمول على البذل))^(٧١).

وقد خالف الرضي الذين قالوا بالمعرفة وهم الكوفيون وابن كيسان فقال : ((ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة، ولا شك أن فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالاً نحو : جاءني القومُ مثنى))^(٧٢).

وذكر السيوطي علة المنع عند الزجاج فهو للعدل في اللفظ والمعنى ولا وصف فيها. ورأي الشنتمري الأعم أنها لم تتصرف للعدل ولأنها لا تدخلها التاء فلا يقال ثلاثة ولا مثلثة فصارعت أحمر.

وعند الفراء أنها منصرفة مذهباً بها مذهب الأسماء أي مُنكَّرة^(٧٣) وهذا مخالف للجمهور. أخر المعدولة

ذهب الخليل إلى أن هذه الصيغة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة وقد جاءت على خلاف القاعدة فقال : ((إنما هي بمنزلة الطول، والوسط، والكبر لا يَكُنُّ صفة إلا وفيهن ألف ولام فيُوصف بهن المعرفة... فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لُكع حيث أرادوا يا لُكع))^(٧٤).

وذهب المبرد إلى أن ((أخر)) من المعدول، ولولا العدل لانصرفت لأنها جمعُ أخرى، فهي بمنزلة الظلم، ومثلها مما هو على وزنها الكبرى والكبر. ولأن آخر معدولة عن آخر. نحو قوله تعالى ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة ١٨٥]. فأخر صفة الأيام وهي معدولة عن آخر جمع أخرى أنثى أخر. وقياس فعلى أفعل لا يكون إلا موصولاً بمن أو تلحقه الألف واللام. نحو قولك : هذا أفضل منك. وهذا الأفضل وهذه الفضلى.

فكان حدُّ ((أخر)) أن يكون معه من نحو : جاعني زيدٌ ورجلٌ آخرٌ والأصلُ ورجلٌ آخرٌ منه كما تقول أكبر منه أو أصغر منه وتقول ضربت رجلاً آخر. مبيناً أنه ليس بالأول استغناء عن (من) بالمعنى^(٧٥).

وقد بين الزجاج أن لفظة أخر لا تنصرف حيث قال : ((والذي أذهب إليه أن أخر اجتمع فيها أنها استعملت بغير ألف ولام وأدت عن حقيقة (أخر منك) فأدت عن معنى الصفة))^(٧٦).

وذهب الصيمري إلى أن أخر معدول عن الألف واللام، وكان الأصل أن يقال الأخر بالألف واللام، لأن أفعل إذا حذف منه (من) لزمته الألف واللام ونُتِي وجمعُ وأُنْتُ نحو. الأفضل والفضلى والأفضلين والفضليين والفضل نحو قوله : ﴿إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكَبْرِ﴾ [المدثر ٣٥] ولا تُصرف أخر للعدل والصفة وهي نكرة^(٧٧). وقد تبين لنا مما ذكر أن لفظة أخر قد عدلت عن الألف واللام لفظاً ومعنى، ومما يوضح ذلك كون الموصوف بها لا يكون إلا نكرة، وقد أشار ابن مالك إلى أن لفظة أخر قد اختلفت عن لفظة مثنى المعدولة حيث لم يحدث لها أية زيادة ((وكان صفة إذا عدل عن لفظهما أن ينوي معناها مع زيادة كما نوي معنى اثنتين في مثنى مع زيادة التضعيف، فلما عدل ((أخر)) ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً))^(٧٨).

الخاتمة

- بعد أن تمَّ عرض الموضوع الذي حاولنا من خلاله إيضاح أهم جوانب الموضوع وآراء النحاة في ذلك وطرق معالجتهم للموضوع توصلنا إلى النتائج الآتية:-
١. إن سيبويه في كتابه قد بحث موضوع الممنوع من الصرف من الصفات بصورة متكاملة في مكان واحد وبمنهجية دقيقة وهذا خلاف ما معروف عن كتاب سيبويه من أنه يدرس الموضوع في صورة متفرقة على أجزاء الكتاب ولهذا يمكن القول بأن من جاء بعده لم يزد عليه إلا الاختلاف في المنهج.
 ٢. اتضح لنا أن أكثر النحاة مخالفة لما عليه الجمهور فيما يتعلق بجزئيات الموضوع هو الأخفش.
 ٣. وجدنا أن الزجاج قد ذهب مذهباً في تفسير جر الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة إذ بيّن أنه مبنيٌّ وأنَّ الفتحة علامة للبناء فلو كان الاسم مبنياً كما ذهب للاثمته حركةٌ واحدةٌ في جميع أحواله الإعرابية، وكيف يمكن أن يفسَّر رفع هذه الأسماء بالضمّة؟.
 ٤. اتضح لنا أن النحاة حاولوا أن يجعلوا صيغة (أفعل) هي الأصل بالنسبة لصيغة (فعلان) لكي يعللوا سبب مشابهتها للفعل ولذلك فإنهم اشترطوا فيها الشروط ذاتها التي ينبغي أن تتوفر في صيغة (أفعل) عند منعها من الصرف.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

الهوامش

- (١) شرح الحدود النحوية ٦٠.
- (٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب : ٨٧/١.
- (٣) همع الهوامع ٢٤/١.
- (٤) المقتضب ٣٠٩/٣.
- (٥) الاصول في النحو ٧٩/٢.
- (٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ١.

- (٧) شرح المفصل ٥٧/١.
- (٨) ينظر همع الهوامع ٢٤/١.
- (٩) ينظر المصدر نفسه ٢٤/١.
- (١٠) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٣٩/٢، وكشف المشكل في النحو لليمني ٤٢/٢ - ٤٣.
- (١١) ما ينصرف وما لا ينصرف ١ - ٢.
- (١٢) اسرار العربية لأبي البركات الانباري ٢٢٣.
- (١٣) الكتاب ٢٠٠/٣ - ٢٠١، وينظر المقتضب : ٣٣٩/٣.
- (١٤) ينظر شرح كافية ابن الحاجب : ١١٢/١.
- (١٥) المصدر نفسه ١١٢/١.
- (١٦) ينظر معاني النحو ٢٨١/١.
- (١٧) ينظر همع الهوامع ١١٦/١.
- (١٨) الكتاب ١٩٣/٣.
- (١٩) المصدر نفسه : ١٩٣/٣.
- (٢٠) المقتضب ٣١٩/٣، وينظر التبصرة والتذكرة ٥٤٨/٢.
- (٢١) شرح المفصل ٧٠/١، وينظر كتاب المجاس لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب ١٤٢.
- (٢٢) شرح المفصل ٧٠/١.
- (٢٣) ينظر أسرار العربية ٢٢٤.
- (٢٤) شرح جمل الزجاجي : ٢١٤/٢.
- (٢٥) كتاب المجالس : ١٤٢.
- (٢٦) الكتاب ١٩٣/٣.
- (٢٧) شرح المفصل ٦١/١، وينظر شرح كافية ابن الحاجب : ١٥٧/١.
- (٢٨) ما ينصرف وما لا ينصرف ٧.
- (٢٩) الكتاب ١٩٤/٣.

- (٣٠) ما ينصرف وما لا ينصرف ٨.
- (٣١) ينظر التبصرة والتذكرة ٥٤٤/٢.
- (٣٢) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٨.
- (٣٣) التبصرة والتذكرة ٥٤٤/٢.
- (٣٤) ينظر المقتضب ٣١٢/٣.
- (٣٥) الكتاب ٢٠١/٣.
- (٣٦) المصدر نفسه : ٢٠١/٣.
- (٣٧) المصدر نفسه : ٢٠١/٣ - ٢٠٢.
- (٣٨) همع الهوامع ١١٦/١، وينظر شرح الكافية ١٤٥٠/٣.
- (٣٩) النحو الوافي ٢٢٠/٤ - ٢٢١.
- (٤٠) ينظر الكتاب ٢٠٠/٣ - ٢٠١.
- (٤١) المقتضب ٣٣٩/٣.
- (٤٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٢٥/٢.
- (٤٣) ينظر همع الهوامع ١١٦/١.
- (٤٤) الكتاب ٢١٥/٣ - ٢١٦، وينظر المقتضب : ٣٣٥/٣.
- (٤٥) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١١٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١.
- (٤٦) ينظر شرح شذور الذهب : ٥٩٠.
- (٤٧) الأصول في النحو ٨٥/٢ - ٨٦.
- (٤٨) ينظر همع الهوامع ١١١/١.
- (٤٩) احياء النحو ١٨٧ - ١٨٨. وينظر معاني النحو ٢٩١/٣.
- (٥٠) ينظر شرح كافية ابن الحاجب : ١٤١/١.
- (٥١) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١١٠/١ - ١١١.
- (٥٢) ينظر همع الهوامع ١١١/١.
- (٥٣) شرح الكافية : ١٤٣٩/٣.
- (٥٤) ينظر همع الهوامع ١١١/١.

- (٥٥) الأصول في النحو : ٨٨/٢ .
- (٥٦) الكتاب ٢٢٥/٣ .
- (٥٧) المقتضب ٣٨٠/٣ - ٣٨١ .
- (٥٨) الخصائص ١٨١/٣ .
- (٥٩) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤ .
- (٦٠) مجاز القرآن ١١٦/١ .
- (٦١) همع الهوامع ١٠٠/١ - ١٠١ .
- (٦٢) ينظر المصدر نفسه ٩٨/١ - ٩٩ .
- (٦٣) ينظر الكتاب ٢٢٥/٣ .
- (٦٤) ينظر الأصول في النحو ٨٨/٢ .
- (٦٥) التبصرة والتذكرة ٥٦٠/٢ .
- (٦٦) هو علي بن سليمان الحيدرة الميمني ت ٥٩٩ هـ صاحب كتاب : كشف المشكل في النحو .
- (٦٧) ينظر كشف المشكل في النحو ٤٠/٢ - ٤١ .
- (٦٨) شرح المفصل ٦٣/١ .
- (٦٩) ينظر الايضاح في شرح المفصل ٩٦/١ .
- (٧٠) شرح كافية ابن الحاجب ١٠١/١ .
- (٧١) المصدر نفسه ١٠١/١ .
- (٧٢) المصدر نفسه ١٠١/١ .
- (٧٣) ينظر همع الهوامع ١٠٢/١ .
- (٧٤) الكتاب ٢٢٤/٣ .
- (٧٥) ينظر المقتضب ٣٧٦/٣ - ٣٧٧ ، وشرح شذور الذهب ٥٨٩ .
- (٧٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤١ .
- (٧٧) ينظر التبصرة والتذكرة ٥٦٢/٢ - ٥٦٣ .
- (٧٨) همع الهوامع ٩٧/١ .

المصادر

١. احياء النحو، ابراهيم مصطفى، ط٢، ١٩٩٢، القاهرة.
٢. اسرار العربية لابن الانباري تح وتعليق بركات يوسف هود، ط١ شركة الارقم ابن ابي الارقم، ١٩٩٩، لبنان.
٣. الأصول في النحو لابن السراج ت ٣١٦هـ، تح د. عبد الحسين العلي، ط٤، ١٩٩٩، مؤسسة الرسالة، لبنان.
٤. الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت ٦٤٦هـ، تح الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد عبد الله، ط١، ٢٠٠٥، دار سعد الدين، دمشق.
٥. التبصرة والتذكرة، تح د. فتحي احمد مصطفى، ط١، ١٩٨٢، السعودية.
٦. الخصائص، لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ) تح محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون والثقافة العامة.
٧. شرح ابن عقيل عن ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين بن عبد الحميد، مطبعة دار الفكر، بيروت.
٨. شرح الحدود النحوية للفاكهي ٩٧٢هـ، تح د. زكي فهمي الالوسي، د.ط، جامعة بغداد.
٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ت ٧٦١هـ، تعليق عبد الغني الدقر، ط٢، ١٩٩٤، مؤسسة الرسالة، لبنان.
١٠. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ت ٧٦١هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٣، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
١١. شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستريادي ٦٨٦هـ، تقديم أميل بديع يعقوب ط١، ١٩٩٨، دار الكتب العلمية، لبنان.
١٢. شرح الكافية الشافية لجمال الدين ابن مالك ت ٦٧٢هـ، حققه وقدم له د. عبد المنعم احمد هويدي، دار المأمون للتراث.
١٣. الكتاب لسبويه ت ١٨٠هـ، تح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤. كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ت ٥٩٩هـ، تح هادي عطية، قطر، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٤.
١٥. ما ينصرف وما لا ينصرف لابي اسحاق ابراهيم الزجاج ت ٣١٦هـ، تح هدى محمد قراة، القاهرة، مطابع الاهرام التجارية، ١٩٧١.
١٦. مجاز القرآن لابي عبيدة معمر بن المثنى ت ٢١٠هـ، عرضه وعلق عليه د. محمد فؤاد، مكتبة الخانجي بمصر.
١٧. المجالس لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب (ت ٤٢٠هـ)، تح د. غانم قدوري حمد، ط١، دار عمار، الاردن، ٢٠٠٢.
١٨. معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٠.
١٩. المقتضب لابي العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥هـ، تح محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة احياء التراث الاسلامي القاهرة، ١٩٩٠.